مايجب أن نفيده من الحرب :

مستقبل الريف المصرى

للأستاذ عبد الحميد يونس

يقسم المؤرخون وأصحاب علم الانسان تاريخ الحضارة الى ثلاثة أطوار : الأول طور البداوة، والثانى طور الزراعة، والثالث طور الصناعة ، وأدى هذا التقسيم بالباحثين الى جعل الأمم والشعوب مراتب فى درجات الحضارة كما جعل علماء الحياة الكائنات مراتب فى سلم التطور والارتقاء .

ولا يزال المصريون يذكرون تلك المناظرة القوية التى عقدت حول مصر : أهى أمة زراعية قدر لها أن تظل كذلك إلى الأبد أم هى أمة كانت صناعية فى يوم من الأيام ويمكن أن تستعيد مكانتها تلك، وأنها تستطيع أن تأخذ بأسباب الصناعة الآلية باستخراج مافى تربتها من معدن واستغلال مافى مساقط خزاناتها من قوى .

وسواء أصحت هذه النظرة أم لم تصح فى تصنيف الأمم على الحضارات وسلكهم فى مدارج المدنيات، وسواء أكانت مصر تؤهلها طبيعتها لأن تظل صفتها الغالبة هى الزراعة أم خرجت إلى الصناعة بمنطقها الواسع ، فالذى لاشك فيه أن الغاء المسافات وتبدل المعايير فى الحياة الانسانية اللذين استحدثتهما المخترعات قد أحدث ثورة فى نظام التطور فى الحياة الاجتماعية بله الحضرية ، فالأمة قد تصبح صناعية دون أن تمر بطور الزراعة ، كما أن الطفل يستطيع اليوم أن يسير على قدميه دون أن يحبو ، ولم تعد الصناعة أرقى من الزراعة الحديثة التى تقوم على الآلات فى الحرث والغرس والحصاد كما هو الحال فى الحقول الروسية والأمريكية .

واذن فليس يسيء الى العزة المصرية أن تقول إن مصر بلد زراعى إذا هو أخذ بأحدث الأسباب فى الرى والفلاحة .

وقد شهدنا فى غضون هذه الحرب ظاهرتين خطيرتين تستوقفان النظر : الأولى هى هجرة سكان المدن الى الريف حذر الغارات الجوية ، والثانية هجرة تقابل تلك . هى اشتداد هجرة الريفيين الى المدن اشتدادا لم يسبق له مثيل من قبل .

وقد رأينا فشل الهجرة الأولى وعودة الكثيرين من الريف وعدم احتمالهم الحياة فيه ذلك لأن الريف المصرى بحالته الراهنة يكتظ بساكنيه ولا تزال وسائل الحياة الصحية تعوزه ، فالدور على شكلها منذ أقدم العصور ، وكذلك الطرق الملتوية والدروب القذرة واشتراك الانسان والحيوان فى المسكن وعدم وجود الماء الصالح للشرب (اللهم الا محاولة حكومية يسيرة هنا وهناك) .

وبديهى أن كثيرين من السراة والمتوسطين الذين أرادوا العودة الى الريف هم فى الأصل من أهله ، لهم ضياعهم ودورهم ، ولا تزال القرى تكتظ برجالهم وذوى قرباهم ، وعودتهم الى الريف كان ينبغى أن تكون كعودة المسافر الى وطنه ومسقط رأسه ، وكان المفروض أنها فرصة سنحت يعيد بها الرفاهية الى الريف أولئك القادرون على الانفاق والشراء إذ كانوا يضيعون جل مواردهم فى المدن ، فما الذى نفرهم من الريف وجعلهم يفضلون التعرض للغارات عن الاقامة المؤقتة ، فما بالك بالاقامة المستمرة فيه ؟ !

الواقع أن علاج هذه الحالة لايكون الا بتجميل الحياة الريفية . والرأى عندنا أن ننشط فى العناية بالقرية المصرية التى لا ينفق عليها شىء من ميزانية الدولة اذا استثنينا مايصرف على حراسة الأمن العام ، كما علينا أن ننشىء القرى النموذجية التى تتنوع فيها وسائل العمل واللهو والتثقيف حتى تصبح القرية جذابة لاتدعو الحياة فيها إلى سأم الفلاحين عامة والأغنياء وأشباه المترفين خاصة .

والمدن تعلن عن نفسها بأساليب شتى : بالضجيج ، بالحركة ، بالتنوع ، وبقيام دور الحكومة والتعليم فيها ، مما أكسبها هذه المغناطيسية التى تجذب اليها الكثيرين من غير أبنائها ، والحياة الريفية عندنا فى حاجة الى الدعاية التى تبين مافيها من جمال وبساطة ، وما لهذا الجمال وتلك البساطة من الأثر فى تحسين الصحة وراحة الأعصاب ، وللريف فى كل أمة أدب يعلن عنه ويصف هدوءه وصفاءه ، فما أحرى الريف المصرى أن يكون له أدب يعظمه ويقدسه ويدعو اليه ويرغب فيه .

واذا كانت الحكومة تقيم المسابقات لتنشيط كتابة الدرامات أو الأناشيد أو حتى الموالد ، فما بالها لاتعنى بدفع ذوى المواهب إلى خلق أدب ريفى يكون بمثابة الدعاية القوية لهذا الريف ، ومادمنا لانخجل بالدعاية عن المصايف المصرية ونقدر نزوح طوف من الثروة الأهلية الى خارج البلاد ، فان الريف هو الآخر يستحق مثل هذه الدعاية لانصباب أمواله جميعا فى المدن .

وقد أنستنى هذه الملاحظة أو كادت تنسينى الظاهرة الثانية ، وهى اشتداد هجرة الفلاحين الى المدن بسبب ماهيأته ضرورات الحرب من أعمال .

ولعلنا لم ننس بعد أننا كنا نشكو قبيل هذه الحرب من ضيق باب الرزق أمام الفلاحين ، وكان ذلك يدفعهم إلى الهجرة إلى المدن التى لايستطيع العمل الصناعى فيها امتصاص عددهم الكبير ، ولا يعزب عن البال أن العمل الذى هيأته لهم الحرب مؤقت فى معظمه سيزول بزوالها ، وأن الاجراءات التى ستتخذها لبقاء بعض المصانع العسكرية وتحويلها إلى مصانع مدنية لن تقف أمام ما سوف تلفظه سوق العمل من المئات ، بل الألوف ، إلى جانب ما سوف يعمله القصور الذاتى — ولنستعمل تعبير أصحاب الطبيعيات — من بقاء النشاط الصناعى على ما عليه ، فكيف السبيل إذن إلى اتقاء الهجرة الريفية أو التخفف منها ؟ .

فى علاج هذه الحالة طريقان : الأول هو الأخذ بالأساليب الحديثة فى الحرث والعزق والحصاد واستعمال الآلات فى ذلك كله ، وفى تطهير التربة والنبات من الحشائش والآفات بحيث تتضاعف غلة الأرض فلا تضيع بذرة ولا يبدد جهد ولا تفيض قطرة من ماء ؛ ورب قائل يقول إن هذا العلاج يقضى على الزارع الصغير ولا يعيش أمام المنافسة إلا المالك الكبير ، والرد على ذلك يسير، هو العمل على نظام الضياع الجماعية والتوسع فى نظام التعاون. ورب قائل آخر يقول إن الآلات تعمل على زيادة البطالة الزراعية التى تئن البلاد منها ، وليس هذا صحيحا لأن استخدام الآلات سيؤدى إلى تنوع الجهد وقيام أنواع من الأعمال لم يكن لها من قبل وجود .

والعلاج الثانى لهذه الهجرة الزراعية قد فطنت إليه الحكومة، وهو استصلاح ذلك القدر الكبير من الأراضى البور فى شمال الدلتا . ولكن هذا الاستصلاح يجب ألا يوكل للحكومة وحدها؛ بل يجب أن تتوافر له شركات وطنية كثيرة تستخدم رؤوس أموالها المتضخمة من الحرب فى هذا الباب ، ويجب أن تخرج على قاعدة "المزايدات" فى توزيع هذه الأراضى، لأنها تذهب بها إلى فريق من الأغنياء ولا يفيد منها صغار المزارعين ، ولا تعمل على تخفيف كثافة السكان التى بلغت حدا ليس له نظير فى أى بقعة من بقاع العالم .

* * *

ويجب علينا أن ننبه هنا إلى مسألة لها خطرها فى معالجة هذه الحالة ، ولولاها لا يتم ما نريده من تحسين الريف المصرى وجعله صالحا للإقامة الرخية فيه ، تلك المسألة هى التعليم ، وهو يجب أن يوكل لا إلى المعلمين والبيداجوجيين وحدهم ؛ بل يجب أن يشترك فى توجيهه الاجتماعيون والاقتصاديون ؛ فمن الخير أن نوفق بين الحركات الاقتصادية والاجتماعية والتعليم — فالملاحظ أن التعليم قد تخلف عن مسايرة التقدم وأصبح مشكلة من المشاكل بدلا أن يكون حلا لهذه المشاكل ، ولذلك فان أول ما ننادى به فى إصلاح التعليم السير فيه على خطة مستقلة — لأننا فى الواقع لا نعد بالتعليم هذا الجيل أو ذاك لزماننا وإنما نعدهم لزمان آخر له ظروف أخرى ، وتقدير هذا المستقبل ليس متعبا أو عسيرا و إنما هو سهل يسير يتطلب وضع قواعد التعليم ونظمه و برامجه وفق الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ولما أقزعتنا نتائج التعداد رأينا النقص الكبير فى نسبة المتعلمين ، وأدركنا أن أول واجبات الدولة الدستورية تعميم التعليم اتجهنا بكليتنا لا إلى التعليم بمعناه الصحيح ، و إنما اتجهنا بكليتنا إلى محاربة الأمية ، ومن ثم نشرنا المدارس الالزامية والأولية فى قلب مصر وأطرافها ، أو قل سرنا مدفوعين بما نستطيع أن نسميه "روح الكتاتيب" وهى الروح التى نادى بها " كرومر " على ما يذكر المصريون . و بعد المد والجزر صح عندنا أن المدارس

الإلزامية والأولية تساعد على هجرة الريفيين إلى المدن وكان المقصود أن تخفف من هذه الهجرة .

ونحن من الدعاة إلى الاقليمية ، ولكننا نعارض فى نظام الحلقات المتداخلة فى التعليم ، بمعنى أن الصبى الذى يجوز امتحان المدرسة الأولية له الحق فى دخول المدرسة التى تليها ، ومنها إلى غيرها أرقى منها وهكذا ... يجب أن تتمتع المدارس بشىء من الاستقلال ، لأن تداخل الحلقات على هذه الصورة يؤدى إلى الهجرة المنظمة من الأقاليم إلى المدن ويزيد فى عدد العاطلين .

والغرض من التعليم الأولى تهيئة الأحداث تهيئة عملية ، وهذا الجانب العملى عندنا هو الأساس ، والقراءة والكتابة و بسائط الحساب تابعة لها ، فينبغى أن تكون هذه المدارس مدارس عملية أولية يستطيع الأحداث فيها أولا وقبل كل شىء معرفة أوليات الفلاحة والمواسم الزراعية والغرس والحصاد كى تتربى فى الصبى ملكة العمل ، ويجب أن نبث فيه إلى جانب أقسام الكلام وقواعد الدين حب الريف المصرى أو حتى التعصب له ، ومن الكلام المأثور عند رجال التعليم فى انجلترا " أن المدارس فى القرون الوسطى كانت تكون جزءا من أماكن العبادة أو تتبعها أو تجاورها ولكنها فى العصر الحديث تكون جزءا من المصنع أو تجاوره " ونحن فى مصر يجب أن نضيف إلى هذا أن المدارس يجب أن تكون جزءا من الحقل أيضا .

وخلاصة القول أن مصر إذا برزت سماتها الاقليمية ، وكادت تتخلص من المركزية " اللاتينية " فى الادارة والتعليم واحتفظ كل إقليم بأغنيائه ومتعلميه — قدر الطاقة — تحسنت القرية المصرية وأزينت وأصبحت صالحة للحياة الراقية بله المتوسطة .

و إذا أخذت مصر بالزراعية الآلية الحديثة تغيرت نظرة أهلها للحياة وتغيرت نظرة الناس لها . ولم يعد أحد يستطيع أن يقول إن مصر لما تبلغ غاية الرقى لأنها أمة زراعية ، لأن الزراعة والصناعة يتداخلان ، وقد أصبح التنوع إلى أحدهما من قبيل تقسيم العمل لا من قبيل تدرجهما

عبد الحميد يونس
عضو لجنة دائرة المعارف الأسلامية

ذلك الفلاح . . .

وثورة من دخان الكوخ فائرة ... تعلى على بائس فى الكوخ محروب
طعامه نقمة عفراء يابسة ... والماء من أكدر فى الترع مربوب